

ضبط 11مطلوبا في حملات أمنية بالأحمدي

ضمن جهود قطاع الأمن العام بمديرية أمن محافظة الأحمدى في القيام بالحملات الأمنية على مدار الساعة لضبط المظلوين ومخالفى قانون الإقامة وتطبيق القانون على مستخدمي الطريق أيضا ، تمكن رجال أمن محافظة الأحمدى من إلقاء القبض على «11» شخصا مطلوبيا ، وكذلك ضبط «38» شخصا ليس لديهم إتيادات شخصية وليس لديهم إقامة صالحة في البلاد . وفي الشأن الفروري تم تحرير «83» مخالفة مرورية متنوعة وإحالة «26» مركبة إلى كراج الحجز ... ويؤكد قطاع الأمن العام استمرارية هذه الحملات على مدار الساعة وفي كافة المناطق حفاظا على أمن الوطن وأمان مواطنيه حيث أنها أمنية مرورية شاملة ووقائية في لتمام الأول للتعامل مع أي أحداثيات طارئة قد تطل بالآمن، كما تشدد على أهمية دور المواطن في التعاون وسرعة الإبلاغ عن أي مخالفات أي كان نوعها أو سلوكيات خاطئة لتسرة التعامل معها حسب الإجراءات المشبعة في هذا الشأن.

خلال حفل تدشين 48 سيارة جديدة تسلمتها الوزارة

الهيافي : إسعافات الطوارئ ستصل إلى 193 سيارة نهاية الشهر الجاري

قال وزير الصحة الدكتور محمد يبرك الهيافي أن عدد سيارات الإسعاف العاملة في ادارة الطوارئ الطبية بالوزارة سيصل الي 193 سيارة مع نهاية الشهر الحالي.

وأكد الهيافي في كلمة له في حفل تدشين 48 سيارة اسعاف جديدة تسلمتها الوزارة للعمل في ادارة الطوارئ الطبية أمس أن الوزارة تولي اهتماما بالغا بقطاع الطوارئ الطبية الذي يعد من القطاعات الحيوية المهمة في الوزارة.

وأضاف أن سيارات الإسعاف الجديدة المخصصة للخدمة تتميز بأعلى درجات الامن والسلامة لنقل المرضى حيث تحوي أجهزة اتصال حديثة تربط بين حركة الإسعاف وقسم العمليات بإدارة الطوارئ مشيرا إلى أن الدفعة الأخيرة من سيارات الإسعاف سيتم تسلمها قبل نهاية الشهر الحالي.

وأكد الهيافي أن الوزارة تحرص على إبقاء معدل الاستجابة لسيارات الإسعاف في الكويت لسجلات المعالجة والمطابقة متماشيا مع المعدل العالمي مشيرا

نولي اهتماماً بالغاً بقطاع الطوارئ الطبية الذي يعد من القطاعات الحيوية

الطوارئ الطبية لديها نظام اتصالات متطور يسمح بمعرفة عنوان الطلب بدقة

التقنيات تساعد بالحفاظ على استقرار حالة المريض لحين وصوله إلى أقرب مستشفى

الى ان خطة الوزارة تعمل على زيادة عدد مراكز الإسعاف في المناطق السكنية والمناطق الحدودية ووضع نقاط اسعاف على الخطوط السريعة المنتشرة

في اطراف البلاد، وأشار الى ان ادارة الطوارئ الطبية لديها نظام اتصالات متطور يسمح بمعرفة عنوان الطلب بدقة عن طريق الحاسب

الأسلي ليتم توجيه سيارات الإسعاف الكترونيا من غرفة العمليات الرئيسية. وأوضح الهيافي ان تلك التقنيات تساعد على الحفاظ

على استقرار حالة المريض لحين وصوله الى اقرب مستشفى مينا تحت الدراسة لتطوير وتحسين خدمة الطوارئ والإسعاف.



إدارة الطوارئ تزيد عدد سيارات الإسعاف لتلبية النداء



الهيافي يتفقد تجهيزات الإسعافات الجديدة

أكد أن القيادة العليا في «الداخلية» تسعى لاستخدام أحدث الأساليب العلمية لحل المشكلة المرورية

الزعابي: أسبوع المرور الخليجي يبرز التنسيق بين دول التعاون



مصطفى الزعابي

وذكر اللواء د. الزعابي ان قانون المرور تم تشريعه للحد من انتهاك وخرق قانوني المركبات للأنظمة والفوانين من اجل الحفاظ على ارواح الناس وتحفيضا للامن والسلامة . ولكن للأسف ان أرقام إحصاءات عام 2012 تكشف عن أن عدد المخالفات المباشرة وغير المباشرة المسجلة ازيد بالمقارنة بالعام الذي سبقه حيث بلغ 3.716.039 مخالفة منها 1183229 مخالفة مباشرة و 2532810 مخالفات غير مباشرة .

ولمّح إلى أن الحوادث المرورية في العام الماضي بلغت «86542» حادثا مما يسبب خسائر بشرية ومادية لأخصر لها ، وأن عدد حالات الوفيات وصلات «454» حالة وكان العدد الأكبر للوفيات من بين الذكور حيث بلغ عدد وفيات الذكور «404» حالات وعدد وفيات الإناث «50» حالة.

وابرز اللواء د. / الزعابي أن قطاع المرور بدأ بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة والتوجيه العلوي وإدارة الإعلام الأمني حملة إعلامية مكثفة.. وأشاد بالجهود الكبير الذي قامت بها الإبارتان في تصميم وطباعة البروشورات والبوسترات التوعوية ، وفي إبداء التغطيات الحالية لكافة فعاليات أسبوع المرور الخليجي الموحد ، وإعداد فلاشات التوعية بالإضافة إلى بث التصريحات الخاصة بالقيادات المرورية وتزويد الصحف بها.

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد مدير عام الإدارة العامة للمرور اللواء د. مصطفى حسين الزعابي أن أسبوع المرور الخليجي الموحد هو أحد المناسبات المهمة التي يجري من خلالها تفعيل الأمن والوعي المروري ، وذلك من خلال تبادل الخبرات مع الأشقاء في الدول الخليجية والتعرف على المزيد من المعلومات في هذا المجال ، وأنها تلقي الدعم الكامل من جانب معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح ووكيل وزارة الداخلية الفريق غازي عبدالرحمن العمر لإيجاد حلول علمية وعملية للمشكلة المرورية تستند إلى أحدث التقنيات .

وأوضح أن شعار أسبوع المرور الخليجي الموحد غايتها سلامة كل من العديد من الدالات والمسؤوليات التي يجب أن يتحملها الجميع .. فالقضايا المرورية التي تهم المجتمع بأسره وبالتالي لابد من أن يساهم فيها الجميع كل بفر قدرته واختصاصه من أجل توفير أكبر قدر من الأمان لمستخدمي الطريق.

وأضاف ان هذه الاحتفالية المرورية الخليجية التي تنبأ في العاشر من مارس الجاري وتستمر حتى 16من الشهر نفسه ، تجسد التواصل والتفاعل بين الدول الخليجية الشقيقة تجاه قضية تؤرق العالم أجمع .

لمكافحة العنف ضدهم وبيعهم واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية

التشريعات القانونية مهمة لحماية الأطفال من الاستغلال

والإنحراف».

وأكد أن الكويت أنشأت في هذا الصدد «إدارة خاصة برعاية الأحداث المعرضين للخطر لمساعدة تلك الفئة على إعادة ادماجهم في المجتمع وقامت بموجب القانون رقم 82 لعام 1977 بإنشاء إدارة الحضانة العائلية التي ينوط بها متابعة الأطفال مجهولي الوالدين الذين يتم حضانتهم من قبل أسر قامت بتولي رعايتهم.

كما شرح سن الكويت لتشريعات بهدف حماية الطفل من أي استغلال أدبي أو بدني حيث شدّد قانون الجزاء الكويتي العقوبة على الجاني ان كان الجاني عليه قاصرا وكان من ارتكب تلك الأفعال من أسرة الجاني عليه أو منولي قريبته أو رعايته أو ممن لهم سلطة عليه.

على ان الأسرة أساس المجتمع وان الدولة عليها واجب القيام برعاية النشء وحمايته من الاستغلال».

وأشار الى «تمسك الكويت بعدة اتفاقيات معنية بهذا الخصوص مثل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبرتوكولها الإنشئي وكذلك الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وبرتوكولها المرتبطتين بها».

وأضاف أن «دولة الكويت قامت انطلاقا من تلك المبادئ الواردة في دستورها وبما يتفق مع التزاماتها الدولية في هذا المجال بسن عدة تشريعات توفر مظلة من الحماية والرعاية للطفل حيث نص القانون رقم 3 لعام 1983 بشأن الاحداث على توفير الرعاية اللازمة للطفل وصونه من التشرد

جنيف – كونا: أكدت دولة الكويت أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس أن «مكافحة العنف ضد الأطفال وبيعهم واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية وضمان عدم الإفلات من العقاب».

وأوضح السكرتير الثاني بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف خالد الحبيب في كلمة مفصلة أمام المجلس أن «إنشاء لجان وطنية لرصد ومكافحة مثل تلك الانتهاكات هي من بين أهم السبل لمكافحة هذه الظاهرة المقيتة».

وشرح الدبلوماسي الكويتي أن «دستور دولة الكويت قد كفل الحماية والرعاية اللازمة للطفل في مواده المتعددة منها صون الدولة لدعامات المجتمع وتأكيد



خالد الحبيب